القطاع المصرفي الأردني
" المنجزات الكمية والنوعية"

ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول لكلية إدارة المال والأعمال

جامعة آل البيت

"مستجدات العمل المصرفي التقليدي والإسلامي"

"الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية"

14 ـ 16 أيار / مايو 2012

إعداد الدكتور جمال أبو عبيد

المدير التنفيذي لدائرة التخطيط الإستراتيجي والأبحاث

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

السمات الرئيسية للاقتصاد الأردني

- الأردن بلد صغير منفتح عالمياً " Small Open Economy" .
- يتمتع الأردن بمقومات جيدة لجعله بلداً جاذبا للسياحة التاريخية والعلاجية والاستجمامية .
- يوجد في الأردن قطاع مصرفي يتكون من (26) مصرفاً، وحسب تقارير صندوق النقد الدولي فإن وضع القطاع المصرفي الأردني يعتبر جيد بمختلف المقاييس وخاصة من حيث السيولة والمتانة المالية.
- يطبق الأردن مبدأ الاقتصاد الحر ، وقد قطع شوطاً كبيراً في تطبيق برنامج الخصخصة .
- يطبق الأردن مبدأ الحرية التجارية ، وتتوفر لديه مناطق صناعية مؤهلة (QIZ) تسهل عملية تسويق منتجاتها للأسواق الخارجية وخاصة السوق الأمريكي ، كما يوجد لدى الأردن عدة اتفاقيات للتجارة الحرة من أهمها : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الشراكة الأردنية الأوروبية ، اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن الأردن عضو في منظمة التجارة العالمية (WTO) .
- طبق الأردن سياسة تدريجية في مجال رفع الدعم عن السلع والمنتجات ، إلا أنه وفي ضوء تبني منظومة الأمان الاجتماعي فقد استمر دعم بعض السلع مثل الخبز والأعلاف والغاز .
- يتمتع الأردن بتوفر بنية تحتية مناسبة.

المؤشرات الاقتصادية العامة

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	12,131	15,593	16,912	18,762	20,477
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية	13.6%	28.5%	8.5%	10.9%	9.1%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة " مليون دينار "	8,629	9,253	9,760	9,986	10,244
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة	8.2%	7.2%	5.5%	2.3%	2.6%
عدد السكان " ألف نسمة "	5,723	5,850	5,980	6,113	6,249
نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية " دينار "	2,120	2,666	2,828	3,069	3,277
معدل التضخم " التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك"	4.7%	13.9%	-0.7%	5.0%	4.4%
الصادرات الكلية " مليون دينار "	4,064	5,633	4,526	4,990	5,654
المستوردات الكلية " مليون دينار "	9,722	12,061	10,108	11,050	12,994
منها النفط ومشتقاته " مليون دينار "	1,768	2,229	1,396	2,037	3,273
الميزان التجاري " مليون دينار "	-5,659	-6,428	-5,581	-6,060	-7,340
الميزان التجاري باستثناء النفط ومشتقاته " مليون دينار "	-3,891	-4,199	-4,185	-4,023	-4,067

يتبع .....

تابع .....

المؤشرات الاقتصادية العامة

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
عجز الموازنة " بعد المنح " " مليون دينار "	-615	-338	-1,509	-1,045	-1,388
عجز الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي	-5.1%	-2.2%	-8.9%	-5.6%	-6.8%
صافي الدين العام " مليون دينار "	8,199	8,551	9,660	11,463	13,402
صافي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	67.6%	54.8%	57.1%	61.1%	65.4%
رصيد الدين العام الخارجي " مليون دينار "	5,253	3,640	3,869	4,611	4,487
الدين العام الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	43.3%	23.3%	22.9%	24.6%	21.9%
الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية " مليون دينار "	4,871	5,491	7,713	8,679	7,452

القطاع المصرفي الأردني

الدور التنموي للقطاع المصرفي الأردني

على الرغم من قصر عمر التجربة الأردنية في الصناعة المصرفية مقارنة مع دول العالم المختلفة بشكل عام ، ومع بعض الدول العربية بشكل خاص ، إلا أن القطاع المصرفي الأردني يعتبر في حالة مستمرة من التطور الكمي الذي صاحبه تطور نوعي متسارع ، سواء أكان ذلك على مستوى تنوع المؤسسات العاملة في هذا القطاع أم على مستوى تنوع الأعمال والأنشطة و الخدمات التي تقدمها البنوك ،أم على مستوى جودة ونوعية تقديم الخدمات للزبائن، أم على مستوى الأساليب التكنولوجية التي تطبقها البنوك في مختلف عملياتها ، كذلك فقد زادت أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني ، فعلى سبيل المثال فقد شكلت أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة لدى البنوك المرخصة ما نسبته (19.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في عام 1970 ، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (69.8%) في عام 1990 وإلى حوالي (78%) في عام 2011.

- كذلك فقد ساهمت البنوك إلى حدٍ ما في التقليل من حدة عدم التوازن التنموي بين المحافظات المختلفة في الأردن، فقيام أي بنكٍ بافتتاحٍ فرع له في إحدى المناطق الريفية أو النائية يمثل دافعاً ومحفزاً لاستقطاب المشاريع والمؤسسات المختلفة إلى تلك المنطقة ، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث تطوير في الحركة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

- كما تجدر الإشارة إلى الدور الحيوي والمهم الذي لعبه القطاع المصرفي الأردني في مختلف الجوانب الاقتصادية ، فقد نجح هذا القطاع في حشد المدخرات وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة إما على شكل قروض وتسهيلات ، أو على شكل استثمارات مباشرة في هذه القطاعات.

هيكل المصارف العاملة في الأردن

بلغ عدد البنوك المرخصة في الأردن (26) بنكاً في نهاية عام 2011 وتعمل هذه البنوك من خلال شبكة فروع عددها (770) فرعاً ومكتباً، موزعة على النحو التالي :

- (13) بنكاً تجارياً أردنياً تعمل من خلال شبكة فروع عددها (593) فرعاً ومكتباً.
- (9) بنوك تجارية أجنبية تعمل من خلال شبكة فروع عددها (56) فرعاً ومكتباً.
- (3) بنوك إسلامية أردنية تعمل من خلال شبكة فروع عددها (119) فرعاً ومكتباً.
- (1) بنك إسلامي أجنبي واحد يعمل من خلال فروع عددها (2).

الملامح الرئيسة للقطاع المصرفي الأردني

1. هيمنة كل من البنك العربي وبنك الإسكان على حصة كبيرة من السوق المصرفي الأردني حيث كانت حصتهما في نهاية عام 2010 كما يلي:

الحصة من :	البنك العربي	بنك الإسكان	البنك العربي وبنك الإسكان
الموجودات	%24.3	%14.5	%38.8
ودائع العملاء	%23.0	%15.8	%38.8
التسهيلات الائتمانية	%17.6	%11.5	%29.1

2. تمتع معظم البنوك الأردنية بمستويات عالية من السيولة والأمان .
3. ضعف نشاط البنوك في مجال السندات بسبب ضعف السوق الثانوي لها .
4. تركيز البنوك بشكل واضح على قطاع التجزئة بسبب طبيعة السوق المصرفي الأردني ، حيث تم في الفترة الأخيرة استحداث برامج إقراض شخصي متخصصة لدى عدد كبير من البنوك .

5. ارتفاع عدد البنوك وصغر حجم معظمها ، حيث يلاحظ ارتفاع عدد فروع البنوك الأردنية مقارنة مع حجم الاقتصاد من جهة ومع عدد السكان من جهة أخرى .
6. سيطرة الإدارة العائلية على بعض المصارف الأردنية .
7. الانفتاح الواسع على السوق المصرفي الفلسطيني،إذ بلغت قيمة موجودات فروع البنوك المرخصة الأردنية في فلسطين (3.9) مليار دينار أي ما يعادل (10.3%) من إجمالي موجودات البنوك المرخصة في الأردن البالغة (37.7) مليار دينار في نهاية عام 2011 .
8. توسع عمليات جدولة القروض في الفترة الأخيرة بسبب ضعف قدرة المقترضين على السداد نتيجةٍ الأوضاع الاقتصادية غير الجيدة التي عانى منها الاقتصاد الأردني مؤخراً.
9. عدم نجاح جهود البنك المركزي الأردني " رغم المزايا التي منحها للبنوك الناجمة عن اندماج البنوك فيما بينها " في حث البنوك الصغيرة على الاندماج لتقوية مراكزها المالية وتعزيز قدراتها التشغيلية.

التطور النوعي للقطاع المصرفي الأردني

واصل القطاع المصرفي الأردني مسيرة نموه المضطرد بثبات ليحقق العديد من الإنجازات النوعية المتمثلة في تقديم خدمات مصرفية ومالية متنوعة ، وعلى درجة عالية من التطوُّر بما يتوافق مع متطلبات العمل المصرفي الحديث كتقديم خدمات الاستشارات المالية، والتمويل التأجيري ، وخدمات الاستثمار للأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص على حد سواء ، مع التركيز على تقديم خدمات ومنتجات إلكترونية (E-Banking) عبر قنوات إلكترونية متعددة من أهمها وأبرزها شبكة الصراف الآلي (A.T.M)، وخدمة الإنترنت المصرفي (Internet Banking)، وخدمة البنك الناطق (Phone Banking) ، والبنك الفوري (Call Center) ، والبنك الآلي (Virtual Bank) ، والتحويل الإلكتروني للأموال عند نقاط البيع (Points Of Sale) المنتشرة في عدد من مناطق المملكة، وزيادة نشاط قروض التجمُّعات المصرفية ، علاوةً على ذلك ، فقد غطت الشبكة المصرفية سائر أنحاء المدن الرئيسة في البلاد ، كما تم تطبيق المقاصة الالكترونية بكفاءة عالية .

تطور عمليات البنوك المرخصة

إلى جانب التطور النوعي في أنشطة البنوك الأردنية حصل تطور ملحوظ في حجم عملياتها وأنشطتها ، فقد ارتفع مجموع موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة من حوالي (63.2) مليون دينار في نهاية عام 1964 ، ليصل إلى (21.1) مليار دينار في عام 2005 وإلى (37.7) مليار دينار في عام 2011:

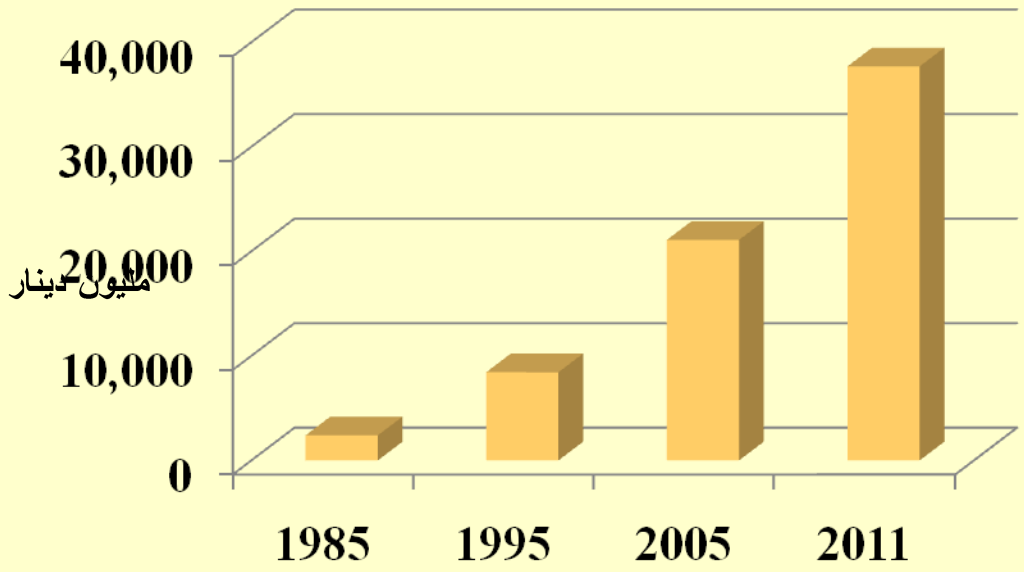

السنة	الرصيد بالمليون دينار
1975	226
1985	2392
1995	8430
2005	21087
2011	37686

تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأردن

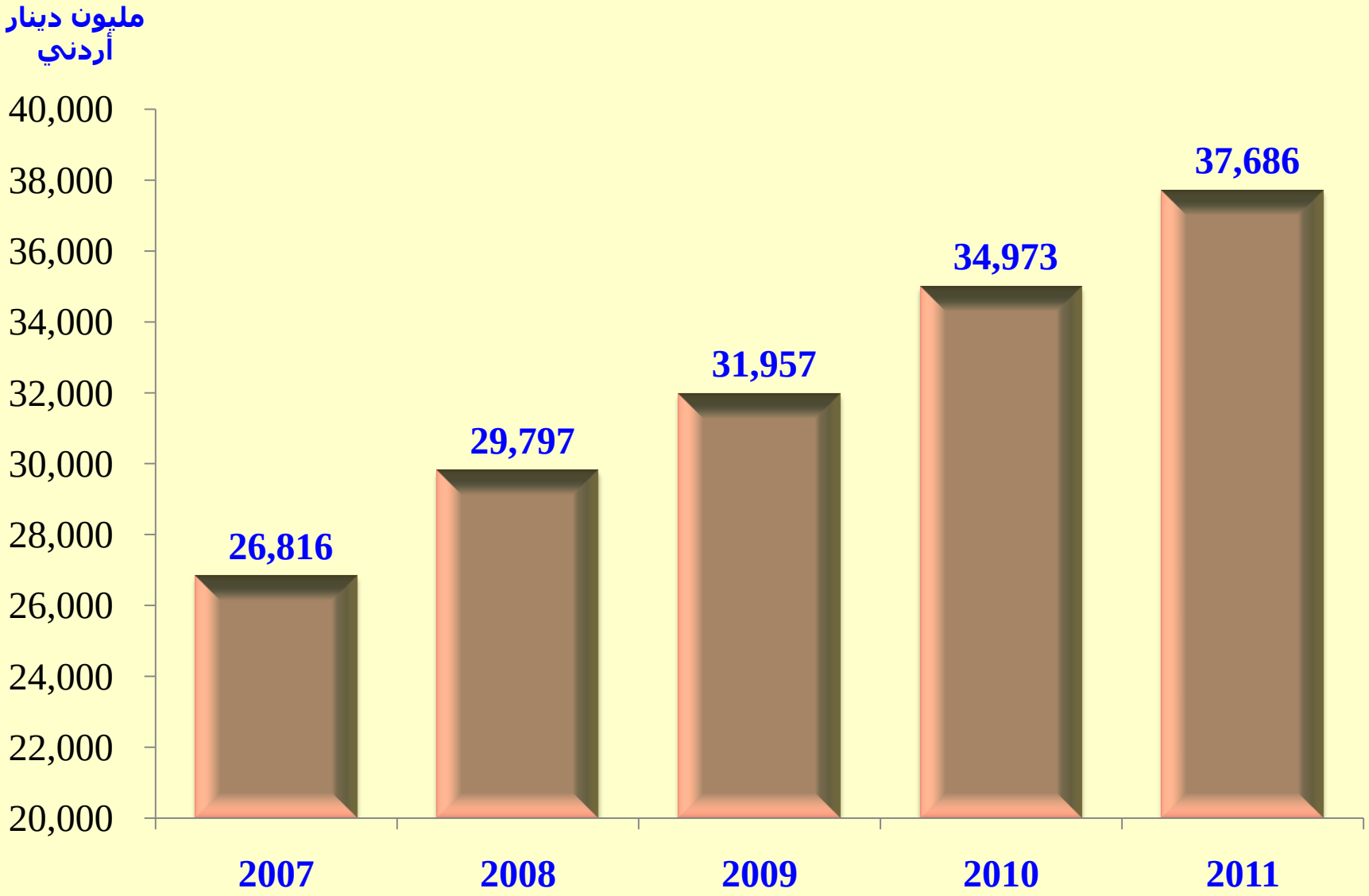

تطور إجمالي ودائع المصارف العاملة في الأردن

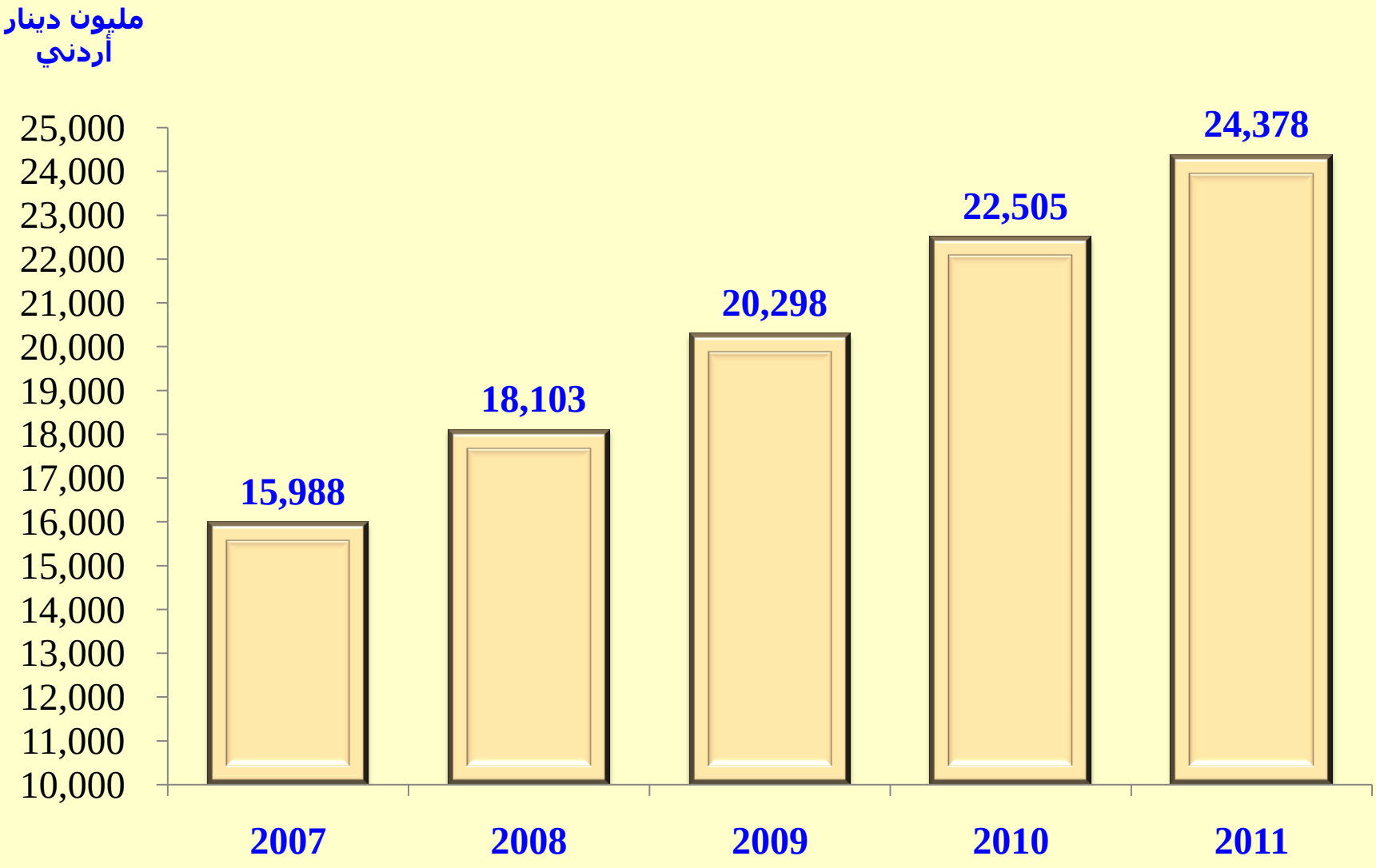

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في الأردن

تطور أرباح البنوك التجارية الأردنية " قبل الضريبة "

مليون دينار أردني

2011	2010	2009	2008	2007	
331.7	345.2	555.0	752.6	683.6	البنك العربي
135.7	116.4	97.0	142.0	154.5	بنك الاسكان
49.7	73.9	60.4	68.3	63.7	بنك الأردن
50.9	47.1	34.3	27.1	30.6	بنك القاهرة عمان
33.6	34.4	27.6	24.9	18.4	البنك الأهلي
55.6	45.4	36.9	44.3	39.7	البنك الأردني الكويتي
16.4	7.2	7.2	11.5	13.2	بنك الاستثمار العربي الأردني
16.1	7.4	4.3	19.7	18.0	بنك الاتحاد
4.7	15.8	14.9	14.9	9.0	البنك التجاري
16.6	30.3	19.7	21.1	19.3	بنك المؤسسة العربية المصرفية
13.7	14.4	13.2	15.0	15.2	البنك الاستثماري
5.1	6.6	6.1	5.8	3.4	بنك سوسيتيه جنرال
2.0	15.9	10.6	11.6	9.1	بنك المال الأردني
731.8	759.9	887.3	1,158.8	1,077.8	مجموع البنوك التجارية الأردنية

تطور أسعار الفوائد

السنة	على القروض	على الودائع	هامش سعر الفائدة
2007	9.03%	3.87%	5.16%
2008	9.44%	3.95%	5.49%
2009	9.07%	2.87%	6.20%
2010	9.03%	2.27%	6.67%
2011	8.70%	2.22%	6.47%

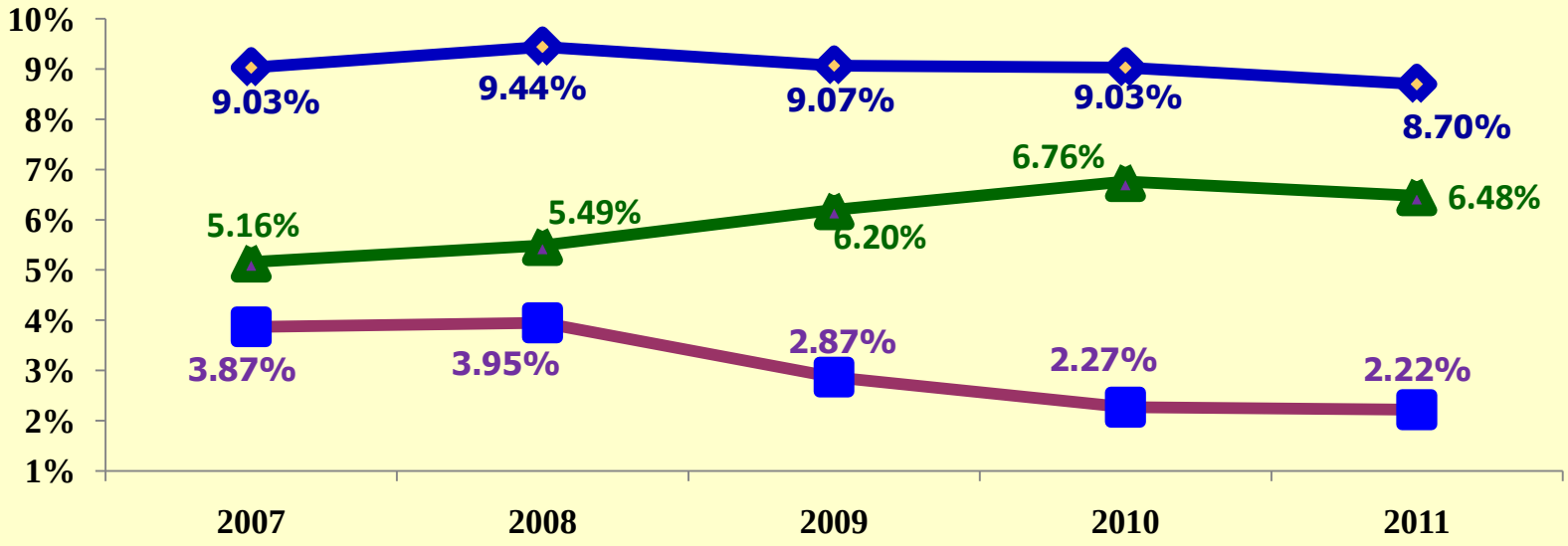

تطوّر الشيكات المُقدمة للتقاص والمُعادة

عدد الشيكات بالآلف و مبالغها بالملايين

السنة	الشيكات المقدمة للتقاص		عدد الشيكات المعادة		قيمة الشيكات المعادة	
	عدد	قيمة	ألف شيك	نسبة من المقدمة للتقاص	مليون دينار	نسبة من المقدمة للتقاص
2007	10901.9	30233.7	626.6	5.7%	1404.6	4.6%
2008	11943.6	40175.8	732.0	6.1%	2124.5	5.3%
2009	11484.9	34830.6	738.2	6.4%	2128.4	6.1%
2010	10498.8	34305.3	712.5	6.8%	1877.7	5.5%
2011	10908.8	37448.7	603.8	5.5%	1566.8	4.2%

السنة	الشيكات المعادة بسبب عدم كفاية الرصيد		نسبة المعادة بسبب عدم كفاية الرصيد	
	عدد	مبلغ	من عدد شيكات المعادة	من مبلغها
2007	357.3	733.2	57.0%	52.2%
2008	419.0	1056.9	57.2%	49.7%
2009	462.2	1344.2	62.6%	63.2%
2010	405.7	1079.4	56.9%	57.5%
2011	367.7	939.0	60.9%	59.9%

شكراً لحسن استماعكم

مع تحيات الدكتور جمال أبو عبيد

jamal.abuobaid@gmail.com

00962795581202